

كلمة المملكة العربية السعودية

في

المؤتمر الرابع والعشرين

لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

**(COP24)**

معالي المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح

وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

٤-٥ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ، الموافق ١١-١٢ ديسمبر ٢٠١٨م

كاتوفيتسه، بولندا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،

أصحاب المعالي والسعادة،  
أيها الحضور الكرام،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى جمهورية بولندا لكرم استضافتها وحُسن تنظيمها  
المؤتمر الرابع والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد، من جديد، التزام المملكة العربية السعودية باتفاقية  
باريس بشأن تغير المناخ، وبالأهداف المشتركة التي حددناها لأنفسنا، كدول مشاركة  
في المؤتمر، بشكل جماعي، في عام ٢٠١٥م.

ولا شك أن اتفاقية باريس تعد تنويجاً للعديد من الاجتماعات التي عقدتها الدول  
الأطراف في الاتفاقية الإطارية طوال سنوات عدة، ونتيجة ممتازة للنقاشات  
والمفاوضات الصريحة والبنّاءة التي جرت خلال تلك الاجتماعات. حيث تضمنت  
الاتفاقية حلولاً وسطاً، بل وتنازلات قدمتها جميع الأطراف، وفي اعتقادنا أن الاتفاقية  
نجحت في تحقيق توازن معقول، يتسم بالمسؤولية، بين مصالح الدول المشاركة كافة،  
ويُشكل الطريقة المثلى للتعامل مع تحديات التغير المناخي، مع حماية النمو الاقتصادي  
العالمي، وخاصةً في الدول النامية، في نفس الوقت.

أيها الحضور الكرام،

يتمثل الهدف الأساس للاتفاقية في تأكيد عزمنا على تعزيز التحرك العالمي لمواجهة  
التغيرات المناخية، دون التضحية بأهداف التنمية المستدامة، وجهود القضاء على  
الفقر.

ولا شك أن تحقيق هذا الهدف يتأتى من خلال التركيز على خفض الانبعاثات، وليس التركيز على منع مصادر الطاقة، ومنها الوقود الأحفوري، أو الحدّ منها. وكذلك من خلال تحديد مسؤوليات مشتركة، وإن كانت متفاوتة، للدول المشاركة في الاتفاقية، بناءً على الإمكانيات الخاصة المتاحة لكل دولة؛ الأمر الذي يقتضي تفادي اتباع "نهج واحد يناسب الجميع"، أو فرض إطار عمل من القمة إلى القاعدة، مُراعاةً للوضع الخاص المتميز لكل دولة على حدة.

وقد اتفقنا، أيضاً، على ضرورة أن تأخذ الدول صاحبة الاقتصادات المتقدمة بزمام المبادرة، وعلى ضرورة عدم تحميل الدول النامية أعباءً تفوق طاقتها، وكذلك على ضرورة اتخاذ إجراءات تتناسب مع القطاعات الاقتصادية كافة، وليس قطاع الطاقة وحده.

وعلى الرغم من ذلك، فما شهدناه منذ ذلك الوقت يُعد، مع بالغ الأسف، خروجاً على المبادئ التي تم الاتفاق عليها في باريس.

إننا، في الواقع، نرى تركيزاً غير مبرر على الطاقة عموماً، والنفط على وجه الخصوص، مع جهود تُبذل لفرض ضرائب، ضخمة وغير واقعية، على الوقود الهيدروكربوني، الأمر الذي يُلقي مزيداً من الأعباء المالية على كاهل الدول النامية، التي لا يزال الكثير منها يعاني من الفقر الشديد في موارد الطاقة.

كما أننا نشهد تردداً في تفعيل وحوكمة المبادئ والأحكام التي تم الاتفاق عليها، بما في ذلك المنافع المشتركة الناتجة عن إجراءات التكيف مع تغير المناخ، والخطط الاقتصادية، وبرامج تنويع الاقتصاد، بالإضافة إلى إجراءات الاستجابة.

إن مثل هذه الإجراءات غير الموفقة، تتجاهل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بتناول القضايا البيئية. ونتيجة لهذا فإننا نرى مظاهر القلاقل الاجتماعية، والاحتجاجات العنيفة، وارتفاع معدلات البطالة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة حول العالم، على حدٍ سواء. وهكذا، فإننا، بكل صراحة، نجني الحصاد المر لتلك

الإجراءات غير السديدة، التي تتعارض، في مجملها، مع القرارات التي اتخذناها بالإجماع في عام ٢٠١٥م.

أيها الحضور الكرام،

لكي ننجح في تنفيذ اتفاقية باريس، بشكل كامل، يجب علينا أن نتقبل حقيقة أن الانتقال إلى اقتصادات ذات انبعاثات كربونية منخفضة سوف يستغرق بعض الوقت. وعلينا أن نوّفر إمدادات كبيرة وموثوقاً بها من الطاقة لتغطي الطلب خلال الفترة الانتقالية التي قد تطول، وذلك من أجل ضمان عملية انتقالية سلسة. لأن عواقب عدم القيام بهذا من شأنه أن يجعل الوضع الهشّ حالياً، أسوأ بكثير. وبالتالي، لا بد لنا من أن نوجه الاستثمارات إلى تحسين أداء مصادر الطاقة التقليدية، وكذلك تسريع تبني استخدام الطاقة المتجددة وسبل تخزينها، متى ما كانت مجديةً اقتصادياً.

ولكي يحقق العالم أهدافه البيئية، جنباً إلى جنب، مع أهدافه التنموية، سيحتاج إلى الاستثمار في مصادر الطاقة كلها، ويعني هذا عدم تثبيط أو تقليص الاستثمارات الضرورية في مصادر الطاقة التي أثبتت فاعليتها.

وفضلاً عن هذا، لا يمكن إجراء مناقشة، عقلانية ومحايدة، حول تغير المناخ دون الإشارة إلى تقنيات الطاقة النظيفة، بما فيها تقنية احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه. فبتخفيف الآثار البيئية لأنواع الوقود التقليدية، وهي المصادر التي لا زالت تعد القوة المحركة للتنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي في العالم، تشكل تقنية احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه أداةً مهمة تمكننا من الوفاء بأهدافنا الخاصة بتغير المناخ، مع استغلال الثروات التي حبا الله بها الأرض من الوقود الأحفوري بحكمةٍ ووعي، وتحقيق النمو والرخاء الاقتصادي المستدام في الوقت ذاته.

ومن جانبها، تدعم المملكة العربية السعودية هذه المبادئ بما أوتيت من موارد، فنحن ندعم، بشكل كامل، الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، وقد بدأنا بالفعل في

اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنتاج نسبةٍ متزايدة من الطاقة لدينا باستخدام مصادر الغاز، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة النووية. وفي نفس الوقت، تقوم المملكة بالاستثمار بشكلٍ كبير في التقنيات الجديدة المتعلقة بالطاقة وبتعزيز كفاءتها، كما تُشجّع التعاون الدولي لإيجاد حلول تقنية وتنظيمية لمواجهة تحديات ظاهرة ارتفاع الحرارة العالمية.

وفي هذا الإطار، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أود أن أعلن لكم، اليوم، عن انضمام المملكة العربية السعودية إلى مبادرة "الحد من حرق الغاز المصاحب لإنتاج النفط بحلول عام ٢٠٣٠" التي يتبناها البنك الدولي، وذلك من خلال مواصلة الجهود الريادية التي بذلناها طوال أربعين سنة، في هذا المجال الحيوي. ويمكن ملاحظة نتائج الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية، في هذا الصدد، حتى اليوم، من خلال مستوى الكربون المرتبط بإنتاج النفط وحرق الغاز، حالياً، وهو الأقل على مستوى العالم، بين كبار المنتجين.

أيها الحضور الكريم،

إننا اليوم أمام مفترق طرق. ولذلك فإنني أدعوكم إلى العمل، بشكل جماعي، لاختيار السبيل التي تقودنا إلى تحقيق أهدافنا بما يتوافق مع احتياجات وقدرات المجتمعات المحلية، والاستثمار في أفضل التقنيات التي تمكننا من إنجاز هذه الأهداف المشتركة، والاستمرار في مواجهة التحديات التنموية الرئيسية، لاسيما في الدول ذات الاقتصادات الناشئة، مع التأكيد، في نفس الوقت، على أهمية مواصلة التعامل مع قضايا إدارة المناخ بأسلوب واقعي. وبعبارة أخرى، دعونا نرجع إلى الروح والاستراتيجيات التي شكلت الأساس الراسخ لاتفاقية باريس.

أشكر لكم حُسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.